هامش ص ٣٢٦.

(٥٨) انظر ملخصاً لنتائج دراسة ميدانية لقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة العام ١٩٥٨ نحو بعض الدول والهيئات، في د. عبدالمجيد لطفي، «اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات غزة نحو بعض الدول والهيئات»، في د. لويس كامل مليكه (اعداد وتنسيق وتقديم)، **قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية**، القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ٣١٠ ـ ٣١٢.

(٥٩) هناك قاعدة في القانون الدولي تقضي بعدم جواز استخدام مبدأ المشابهة والقياس بين الحالات التي تدخل ضمن اي نطاق من مجالاته، ذلك ان لكل حالة اوضاعها الخاصة.

(٦٠) لعل الاضطراب الفكري حول هذا المفهوم وراء التسميات المتعددة التي تلصق به، مثل: الحكم الاداري، الادارة الذاتية، الادارة المدنية، الحكم المحلي، الخ.

(٦١) هذا اذا تغاضينا عما يقال بأن الهدف الاساسي للحرب الرسمية العربية ضد اسرائيل العام ١٩٤٨، بالنسبة الى الدول العربية الدائرة في فلك السياسة البريطانية آنذاك (ومصر من بينها)، كان تنفيذ قرار التقسيم، وان مصير المنطقة المتبقية من فلسطين، غير المخصصة للدولة اليهودية، قد قرر، سواء بالنسبة الى الضفة الغربية أو بالنسبة الى قطاع غزة، وان الحكومة الاردنية كان لها نظير في مصر في ما يتعلق بتصفية الاوضاع الفلسطينية في القطاع. انظر ابو النمل، **مصدر سبق ذكره**،ص ١٥.

(٦٢) ومن ناحية اخرى، لم توجد اتفاقية بين الحكومة المصرية وبين ابناء القطاع بخصوص الحماية المصرية له، وهو احد الشروط اللازمة لتوافر نظام الحماية (اضافة الى شرط الاعلان المنفرد للحماية). اضافة الى هذا وذاك، فان لفظ الحماية الاستعمارية غير مستساغ لتوصيف وضع الوجود المصري في القطاع.

(٦٣) نص اعلان حكومة عموم فلسطين، في «الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٤.

(٦٤) نص قرارات المجلس الوطني في **المصدر نفسه**، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٦٥) انظر الدستور المؤقت (النظام المؤقت) لحكومة عموم فلسطين في **المصدر نفسه**، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٦٦) انظر حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧ و ١٨.

(٦٧) بخصوص رفض الحركة الوطنية الفلسطينية التعاون مع مؤسسات الحكم الذاتي، التي انشأتها سلطات الانتداب البريطاني، انظر Porath, Y.; *The Emeregance of the Palestinian Arab National Movement*, Vol. 1, London: Frank Cass, 1974, pp. 209 - 213.

(٦٨) هدف تحرير فلسطين واقامة دولة عربية فلسطينية على جزء من ارض فلسطين، يجب النظر اليه بناء على مؤشرين: الاول رفض الدولة العربية والشعب الفلسطيني (ما عدا الشيوعيين) لقرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة بخصوص تقسيم فلسطين؛ اما المؤشر الثاني، فهو ما يشكله قرار التقسيم من اعتراف دولي جماعي بشخصية قانونية دولية لدولة عربية على جزء من فلسطين، من جانب، ودلالة مطالبة الاطراف العربية بتنفيذ قرار التقسيم في مؤتمر لوزان للسلام الذي عقد باشراف الامم المتحدة (أيار ـ مايو ١٩٤٩)، من جانب آخر.

(٦٩) د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**،ص ٦٩٢ ـ ٦٩٣.

(٧٠) للاطلاع على التكييف القانوني الخاص بقيام الدولة المتبوعة بتمثيل الوحدات السياسية ناقصة السيادة التابعة لها في علاقة المسؤولية الدولية المتعلقة بها، انظر **المصدر نفسه**، ص ٣٠٣.

(٧١) «الوضع القانوني لادارة الحاكم العام...»، **مصدر سبق ذكره**،ص ٣.

(٧٢) عواد الاسطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٤.

(٧٣) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ١٤ (١٩٧١/٧/١ ـ ١٩٧١/١٢/٣١)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ١٢٧.

(٧٤) اقيل راغب العلمي، رئيس بلدية غزة المعّين من قبل الادارة المصرية، بأمر من وزير الدفاع الاسرائيلي في الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، وأصدر أمر آخر بان يقوم بمهامه ضابط ارتباط اسرائيلي. انظر **اليوميات الفلسطينية**، المجلد ١٣ (١٩٧١/١/١ ـ ١٩٧١/٦/٣)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آب (اغسطس) ١٩٧٢، ص ٣٦.

(٧٥) تم الاجتماع في ١٩٧١/٨/١٦، انظر